الأبعاد الإستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي

أسماء دريسي

باحثة دكتوراه، أستاذة مساعدة منتسبة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 'بن يوسف بن خدة'.

الملخص: بدأت الصين توجهها الإفريقي في العام 2000، بتشكيل إطار تصوري لتنظيم العلاقات مع الدول الإفريقية، أين وضع المسيرون الصينيون استراتيجية لعلاقاتهم الإفريقية ومناقشة الخطط والبرامج المشتركة بين الطرفين، ترتكز على تعاون اقتصادي من دون شروط سياسية، ومن دون تدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية. وانعكس هذا التوجه الصيني إيجابا على العلاقات الصينية الإفريقية. حيث أصبحت الصين، ثالث اكبر شريك تجاري للدول الإفريقية بعد كل من الولايات المتحدة وفرنسا. يتناول هذا المقال موضوع توطيد العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا، التي ترتكز أساسا على العلاقات الحكومية، وهذا بتشكيل إطار لتوسيع التعاون، متبادل المنافع لتحقيق التنمية المشتركة تحت اسم: "منتدى التعاون الصيني الإفريقي"، فما هي الأبعاد الإستراتيجية لهذا التعاون في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي ؟

Les dimensions stratégiques de la coopération sino-africaine dans le cadre du « forum sur la coopération chine-afrique »

Résumé : la chine a commencé de s'approcher de l'Afrique en 2000, en formulant un cadre conceptuel où les dirigeants chinois ont proposé une stratégie dans ses relations avec les pays de l'Afrique, de délibération des plans et programmes communs entre les deux parties, se basant sur une coopération économique sans conditions politiques et sans immixtion dans leurs affaires internes.

La chine est devenue le troisième partenaire commercial du continent derrière les Etats-Unis et la France. Cet article aborde la question du renforcement des liens économiques entre la chine et l'Afrique centrées exclusivement sur les relations interétatiques, en formant un cadre pour élargir leur coopération mutuellement avantageuse pour réaliser leur développement partagé et leur prospérité commune sou le nom de «forum sur la coopération chine –Afrique» (FOCCA), donc quelles sont les dimensions stratégiques de cette coopération avec l'Afrique dans le cadre de FOCCA?

تمهيد

أدى النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته الصين على مدى ما يقارب ثلاثة عقود من الزمن، إلى بروز توقعات متزايدة منذ منتصف سنوات 1990، بأنها على وشك أن تصبح دولة مؤثرة في النظام الدولي. وفي هذا السياق اتجهت الصين إلى تبني السياسات والبرامج الإستراتيجية، التي تمكنها من الحفاظ على نجاحها

الاقتصادي المتزايد، وبما يعزز مكانتها الدولية والإقليمية في النظام العالمي، الذي تهيمن على إدارته وإعادة هيكلته حاليا الولايات المتحدة الأمريكية، وحظيت الدول النامية عموما والدول الإفريقية خصوصا، بوضع خاص في مخطط أعمالها الاقتصادي، وذلك في إطار" التعاون الاقتصادي مع إفريقيا"، من أجل التنمية التي طال أمدها في الدول الإفريقية، فما هي الأبعاد الإستراتيجية لهذا التعاون، من الجانبين الصيني والإفريقي؟

تهدف هذه الورقة الى تحليل ابعاد التعاون الاقتصادي بين الصين باعتبارها اكبر الدول النامية من حيث عدد السكان، وإفريقيا باعتبارها تجمعا لأكبر الدول النامية من حيث عدد الدول الفقيرة، وذلك من خلال استعراض الاتجاهات الرئيسية حول التعاون الاقتصادي والتبادل الدولي كما جاءت في الادبيات الاقتصادية، ثم عرض لعناصر من منتدى التعاون الصيني الإفريقي، وأهداف السياسة الصينية تجاه إفريقيا، وبعدها نعرج على واقع التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا لنستنتج في الأخير جوانب من الأبعاد الإستراتيجية لهذا التعاون قبل الخاتمة.

1- الإطار النظري للتعاون الاقتصادي والتبادل الدولي

من خلال استعراض الأدبيات الاقتصادية في مجال التعاون الاقتصادي والتبادل الدولي، يمكن تحديد العناصر الأساسية التالية :

1.1- التعاون الإقتصادي الدولي

يعرف التعاون الإقتصادي الدولي على انه عبارة عن صيغة بسيطة للعلاقات الاقتصادية الدولية، التي تنشأ تعاقديا بين إقليمين أو أكثر بدوافع اقتصادية في الأساس. وغالبا ما يكون الهدف منه هو الاستفادة من فرص الاستثمار والتسويق، كما انه يمكن ان يكون وسيلة لتحقيق التكامل.

ويمكن تعريف التعاون الاقتصادي بأنه مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء وتحقيق التقدم، وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين مكانيا أو جغرافيا، أو منتمين إلى دين واحد. وإذا ما تم ربط التعاون الإقليمي فالأمر هنا يتصل بتفاعلات في إقليم جغرافي معين وبين عدة دول تنتمي إلى هذا الإقليم الجغرافي.(1)

التكامل الاقتصادي كما يعرفه « Bella Balassa » " بيلا بالاسا" هو عملية وحالة، فكعملية نجده يشمل الاجراءات اللازمة لإزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية في دول التكامل، أما بالنظر إليه كحالة نجد انه يعني المرحلة التي تزول فيها كل صور التمييز بين الاقتصاديات الوطنية. و يميز بالاسا بين أربعة

مراحل للاندماج الاقتصادي تتمثل في(2): منطقة التجارة الحرة؛ الاتحاد الجمركي؛ سوق المشتركة؛ الاتحاد الاقتصادي.

والفرق الأساسي بين كل من التعاون والتكامل الاقتصادي يتجسد بما يترتب على التكامل من تغييرات وأثارها الفنية المستهدفة في اقتصاديات أطراف التكامل، فضلا عن كونه ينشأ غالبا بين أقطار ذات نظم اقتصادية واجتماعية متجانسة (الاتحاد الأوربي مثلا)، وهو الأمر الذي لا يتحقق في حالة التعاون الاقتصادي.

أما الشراكة، فبالنسبة للدول المتقدمة تعني ضمان البقاء، لا سيما في سياق إستراتيجية النمو الخارجي والتدويل لإيجاد حلول لما تواجهه الأسواق المحلية من صعوبات " لغزو والنفاذ" لأسواق اخرى.

أما في الدول النامية فالشراكة* تعني تخصيص قدر من الاهتمام لأربعة عناصر : نقل رؤوس الأموال؛ نقل التكنولوجيا؛ اكتساب المهارات والمعارف المهنية؛ امتصاص البطالة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتعني الشراكة في الوقت الراهن اقتحام وتوسيع أسواق جديدة.

1.2- التبادل الدولي وإطاره الفكري

التبادل الدولي يقوم أساسا على مبدأ التخصص الدولي، حيث تتخصص كل دولة في انتاج سلعة او مجموعة معينة من السلع، وتبادلها مع غيرها من الدول. ومن بين أهم المرجعيات النظرية المفسرة للتبادل الدولي نجد:

1.2.1- الاتجاهات الكلاسيكية : وهناك إ تجاهين الأول: إتجاه ادم سميث الذي إنتقد كل ما من شانه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو مابين مختلف الدول، وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي، فتقسيم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة ان تتخصص في انتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الاخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة. وتتمثل نفقة انتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها وهو ما يعني ان العمل هو عنصر الانتاج الوحيد.

فالتجارة الدولية في رأي سميث تقوم بوظيفتين هامتين فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشئ آخر ذي نفع اكبر، وهي ثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل الى أقصاه وترفع من إنتاجية البلاد المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق .

لا تبين هذه النظرية السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع باي مزايا مطلقة، يضاف الى ذلك ان أعتقاد ادم سميث في التفوق المطلق كاساس للتخصص الدولي فقط لا يتفق مع المشاهد في المعاملات الدولية، حيث أن التفوق النسبي يمكن ان يكون اساسا للتخصص الدولي. وكان ريكاردو اول من اوضح هذا الفارق فيما اسماه بقانون النفقات النسبية او المزايا النسبية. وطبقا لهذه النظرية فانه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات ارخص نسبيا أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها.

هاتان الرؤيتان في تفسير التبادل الدولي تعتمد فقط على ان العمل هو الاساس في تحديد التكاليف، وهذا لا ينطبق في جميع الاحوال فحاليا يوجد العديد من المحددات تدخل في تحديد التكاليف وعلى هذا الاساس جاءت النظرية السويدية.

1.2.2- النظرية السويدية : وترجع هذه النظرية، والتي جاء بها هكشر واولين، سبب قيام التجارة الخارجية الى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الانتاج المختلفة في كل منها، هذا التفاوت من شانه ان يوجد اختلافا في أثمان عناصر الانتاج وبالتالي في أثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر، مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول. بحيث تقوم كل دولة بتصدير تلك السلع التي يمكنها ان تنتجها في داخلها برخص نسبي. فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الانتاج المتوافرة في مختلف الدول .

وبصفة عامة فان نظرية التجارة الدولية بصورها هذه ليست دائما أفضل وسيلة لتحليل التجارة الدولية، بحيث تفتقر الى العناصر الديناميكية وتعتمد بدرجة كبيرة على فروض المنافسة المطلقة وتجانس المنتجات والموارد، باعتبار أن ظروف الإنتاج تسودها مبادئ الاحتكار وحالاته المختلفة وقلما تسود السوق مبادئ المنافسة او الاحتكار الكامل. وبالتالي وفي الوقت الراهن هذا لا ينسجم مع ما تفترضه النظرية من اتجاه التخصص الدولي والتجارة الدولية مع ماينتهي إليه تفاعل الظروف الاقتصادية مع واقع الحياة.(3)

1.2.3- الاتجاهات النيوكلاسيكية في تفسير التبادل الدولي

1.2.3.1- نظرية الحماية للصناعات الناشئة : من أهم منظري هذه المدرسة فريديريك ليست FRIEDRICH LISTE، الذي يرى أن الاقتصاد يمر بخمس مراحل متتابعة وهي: المرحلة البدائية؛ مرحلة النشاط الرعوي؛ مرحلة

النشاط الزراعي؛ مرحلة النشاط الزراعي الصناعي؛ مرحلة النشاط الزراعي الصناعي التجاري.

وقد اعتقد ليست Liste أن حرية التجارة، أي عدم فرض التعريفة الجمركية على الواردات من البلدان الأخرى، يساعد كثيرا على التحول من مرحلة الى المرحلة التي تليها بالنسبة للمراحل الثلاث الأولى، أما المرحلتان الأخيرتان فان العكس هو الصحيح. لذلك فان التحول من مرحلة النشاط الزراعي الى مرحلة النشاط الزراعي الصناعي، ثم بعد ذلك الزراعي الصناعي التجاري يحتاج الى الحماية أي حماية المنتجات الوطنية من منافسة المنتجات الأجنبية. حيث يجب مراعاة خصوصيات وطنية ومستوى التطور الاقتصادي لكل بلد أثناء قيام عملية التبادل الخارجي. فالاقتصاديات الوطنية الناشئة يجب حمايتها لأنها لا تتحمل المنافسة الدولية، وعليها أن تنمو في ظل سياسات حمائية وحواجز جمركية حتى تحقق هذه الاقتصاديات عموما تطورها وتصبح في مستوى الدول المتطورة الاخرى التي تقيم معها علاقات تبادل.

من هذه النظرية نجد تبريرا للتعاون الاقتصادي الصيني الإفريقي، ففي كلا الطرفين نجد صناعات ناشئة بحاجة الى حماية، وأنجع وسيلة للحماية هي التعاون الاقتصادي فيمابينهما (بالرغم من ان السلع الصينية تهدد مثيلاتها الإفريقية).

1.2.3.2- نظرية المركز والأطراف (نظرية التبادل اللامتكافئ): تقوم هذه النظرية بإعادة النظر في النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية حيث يرى مفكروها انه يجب التخلي عن الفرضية التي تعتبر أن عوامل الانتاج ثابتة أثناء التبادل، وهو ما يؤدي الى عملية استغلالية لبلدان الجنوب من طرف بلدان الشمال.

نظرية المركز والأطراف قائمة على وجود مركز قوي يهيمن على باقي أطراف الكرة الأرضية، وهذا المركز تقف فيه قوى عالمية متحالفة استراتيجيا من اجل هدف واحد وهو السيطرة والهيمنة على كامل الدول الأطراف وعدم السماح لها بالانضمام لدول المركز.

ويعتبر أول المنظرين لهذه النظرية كل من "بريبش وسنجر وميردل وارغيري امانويل"، وسنقوم في هذا الصدد بتقديم اخر الصياغات لهذه النظرية وهي صياغة سمير آمين، أوضح أن ما يصفه ايمانويل بالتبادل اللامتكافئ يناظر مايحدث في دنيا الواقع وتبريره كالتالي :

- من ناحية نجد أن القطاع الحديث المتمثل في البترول والمناجم والمزارع الحديثة في الدول المتخلفة، يساهم بما لا يقل عن ثلاثة أرباع صادرات هذه الدول ولو ان الدول المتقدمة قامت بإنتاج هذه المنتجات بإتباع ذات الأساليب المستخدمة

في الدول المتخلفة لارتفعت قيمتها بسبب ارتفاع الأجور وبالتالي ارتفاع تكلفة الانتاج.

- من ناحية اخرى فان الصادرات التقليدية التي تصدرها الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة تبلغ قيمتها، في سنة المقارنة، حوالي 9 مليار دولار ولو صححت هذه القيمة على أساس نسبة الأجر لوحدة الناتج في الدول المتخلفة (وهذه النسبة هي 2.5) لأصبحت قيمة هذه الصادرات التقليدية 23 مليار دولار.(4)

1.2.4- النظريات التصحيحية للتبادل الدولي

رغم وجود النظريات السابقة فالواقع يؤكد إن جانبا كبيرا من التجارة الدولية يتم بين دول متشابهة في ظروفها، وفي مثل هذه الأوضاع يمكن التساؤل عما إذا كانت هذه النظريات يمكنها أن تفسر بصفة كافية هذا الواقع العملي.

1.2.5- نموذج ليندر Linder : الأسواق والاختراعات

يرى ليندر أن السلع المصنوعة، والتي تكون الجزء الأكبر من التجارة وتكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه وحجم التجارة، فاختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية. ولهذا فان العامل الأساسي في انتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها ولكن السوق التي يتم تداولها فيها.

فوجود أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج، وبما إن الاختراعات تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية، فإن المستهلكين في الدول الاخرى ذات المستوى المتماثل من التطور الاقتصادي الذين لديهم نفس الحاجات، سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد ومنه تنشأ صادرات مع اكتشاف أسواق مماثلة في الخارج وهذا يفسر فكرة ثانية من أفكار ليندر وهي أن التجارة تبدأ بين الدول التي تتشابه في هياكل أسواقها واحتياجاتها.(5)

ومما سبق، فرغم أن هذه البناءات نظرية إلا أنها تفيدنا بفكرتين أساسيتين:

- أن التبادل الدولي ومن ثمة التعاون الدولي الصيني الإفريقي ضروري، ولا يمكن الاستغناء عنه في الاقتصاد الرأسمالي.

- أن التبادل الدولي كما يظهر من خلال نظرية ليندر، يمكن أن يكون أفضل عندما يتم بين دول متشابهة من حيث هيكلة اقتصادها، كما هو الحال بين الصين وإفريقيا (الدخول المتماثلة وطلب متماثل).

2- منتدى التعاون الصيني الإفريقي كآلية لتدعيم التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا

2.1- تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي وأهدافه

بحضور 44 دولة افريقية أسست الصين منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2000، ويعد أكبر تجمع رسمي منذ مؤتمر باندونج لسنة 1955، وهذا المنتدى وفقا للرؤية الصينية، شكل جديد للحوار الجماعي والتعاون بين الطرفين كما أنها آلية لدفع جهود التعاون بين دول جنوب- جنوب. ويقوم هذا المنتدى على ركيزتين هما: التعاون العملي أي الاهتمام بتحقيق نتائج فعلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة. وناقش المنتدى قضايا تعاون دول الجنوب، والحوار بين الشمال والجنوب، وتخفيف أعباء الديون والتعاون الاقتصادي مع إفريقيا.

وقد صدر عن مؤتمر بكين الأول للتعاون الاقتصادي الصيني الإفريقي وثيقتان مهمتان، أولهما إعلان بكين، والثانية برنامج التعاون الصيني الإفريقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد برز واضحا اهتمام الصين بالتعاون الاقتصادي والاستثمار في إفريقيا، بالإضافة إلى طرح قضايا مثل تخفيف عبء الديون وإلغائها، التعاون الزراعي، والطاقة والموارد الطبيعية، والتعليم والمساعدات الفنية.(6)

وتقوم الإستراتيجية الصينية الجديدة في ظل منتدى التعاون الصيني الافريقي على تقديم المساعدات للدول الإفريقية بدون أي شروط سياسية مسبقة (على عكس ما يقوم به صندوق النقد الدولي)، بهدف تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية، ومواصلة تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية معا.(7) يهدف المنتدى إلى العمل على التشاور الثنائي وتعميق التفاهم، وزيادة التوافق، وتمتين أواصر الصداقة، وتشجيع التعاون المشترك، ومواجهة التغييرات في البيئة الدولية، وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية، والسعي نحو توطيد التنمية المشتركة من خلال التفاوض والتعاون، وتم الاتفاق في ميثاق المنتدى على عقد مؤتمر وزاري لأعضاء المنتدى كل ثلاث سنوات، وبالتناوب بين الصين والدول الإفريقية الأعضاء.(8)

وفي هذا الصدد، قال الرئيس الصيني (هوجين تاو) وهو يقرأ إعلان بكين: "نرى أن العالم أمسى يمر بتغييرات معقدة وعميقة، وأن السعي لتحقيق السلام والتنمية والتعاون أصبح اتجاه العصر". وذكر الإعلان، أن الصين تؤكد مجددا، على تأييدها للدول الإفريقية في جهودها لتدعيم نفسها من خلال الوحدة وحل المشكلات الإفريقية بصورة مستقلة، وتؤيد المنظمات الإفريقية الإقليمية وشبه الإقليمية في جهودها لتعزيز الوحدة الاقتصادية، وتؤيد الدول الإفريقية في تنفيذ

برامج "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، كما حث الإعلان الدول المتقدمة على زيادة مساعداتها للدول الإفريقية. كما أكدت الدول الإفريقية المشاركة في قمة بكين عالية المستوى مجددا في الإعلان، على أنها ملتزمة تماما بسياسة صين واحدة.

وأضاف الإعلان: " أننا نرى أن التزام الصين، وهي أكبر دولة نامية في العالم، بالتنمية السلمية والتزام إفريقيا، وهي قارة ذات أكبر عدد من الدول النامية، بتحقيق الاستقرار والتنمية والنهضة، يعدان في حد ذاتهما إسهاما هاما في السلام والتنمية في العالم ".كما اتفق الزعماء على تعميق التعاون متبادل المنفعة وتوسيعه، وتشجيع التجارة والاستثمارات الثنائية وتعزيزهما واكتشاف سبل جديدة للتعاون.

وفي عام 2003، عقد المؤتمر الثاني في العاصمة الإثيوبية" أديس أبابا"، وقد أعلنت الصين أن مساعداتها الخارجية واستثماراتها لا تخضع لأجندة سياسية أو مشروطية معينة، كما أعلنت الصين كذلك عن تخفيف الديون عن الدول الإفريقية بقيمة 1.27 مليار دولار، وقد صدر عن المؤتمر خطة عمل " أديس أبابا" (2004-2006)، حيث حددت تلك الخطة أطرا للتعاون الصيني الإفريقي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال تلك الفترة.(9)

ففي المجال الاقتصادي، تمثل في تنمية التعاون الثنائي الذي يشمل التنسيق والتشاور الثنائي في المنظمات الدولية مثل: منظمة التجارة العالمية ومجلس الأمن اللذين تتمتع فيهما الصين بالعضوية النشيطة والدائمة، ودعم الصين لمبادرة "النيباد "، "NEPAD"، الهادفة لتحقيق التنمية والوحدة والديمقراطية في القارة الإفريقية، علاوة على دفع التنمية الاقتصادية بين الجانبين، خاصة في مجالات: الزراعة والبنى التحتية والتجارة والاستثمار والسياحة، وخفض وإلغاء الديون، ومساعدات التنمية الاقتصادية بدون أي شروط أو قيود سياسية، وتطوير الموارد البشرية والتعاون التعليمي، والتعاون والتبادل الثقافي، وإنشاء آلية لمتابعة تنفيذ هذه الخطة لدى كل طرف، على أن يعقد مسئولو هذه الآلية اجتماعا خلال عامين لتقييم أداء آلية المتابعة الخاصة في مجالات تطوير أوجه التعاون المنصوص عليها في إعلان " أديس أبابا ".

وفي 22 أوت 2005، عقدت لجنة متابعة تنفيذ إعلان "أديس أبابا"، اجتماعها الدوري في العاصمة الصينية بكين، والذي شاركت فيه وفود 46 دولة افريقية (10). وقد تم تقييم خطة عمل " أديس أبابا " بالإيجابية، بحيث زادت التجارة بين الصين وإفريقيا بحوالي 20%، بالإضافة إلى حوالي 117 من الاستثمارات من طرف المؤسسات الصينية، وتم تشغيل حوالي 7000 إفريقي .(11)

وعقدت في بكين القمة الاستثنائية الأولى، لمنتدى التعاون الصيني-الإفريقي يومي 4 و5 نوفمبر 2006، وذلك بمناسبة مرور خمسين عاما على إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين الشعبية والدول الإفريقية. وقد عقدت القمة في ظروف دولية وإقليمية بالغة الأهمية، وفي توقيت مناسب نتيجة للحملة التي شنها الغرب على الوجود الصيني في إفريقيا، وقد عقدت القمة تحت شعار: الصداقة، والسلام، والتعاون والتنمية. وقد صدر عن القمة ما يسمى إعلان بكين.

2.2- إعلان بكين

خطة عمل بكين للأعوام (2007- 2009)، واجتماع كبار المسؤولين عام 2008، وهي وثيقة أكثر تفصيلا، تتناول أطر التعاون بين الطرفين في مختلف المجالات، بالإضافة إلى: إقرار القمة عرض مصدر استضافة الدورة الرابعة للمنتدى الوزاري عام 2009 (11)، وقدم الرئيس الصيني مبادرة صينية من ثمانية بنود تتضمن:

مضاعفة المساعدات الصينية للدول الإفريقية، بحلول عام 2009 على أساس ما هو عليه في عام 2006؛ تقديم قروض ميسرة قيمتها ثلاث مليارات دولار، بالإضافة إلى قروض ائتمانية بمبلغ ملياري دولار في السنوات الثلاث القادمة؛ تأسيس صندوق صيني- إفريقي للتنمية برأسمال 5 مليارات دولار لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في إفريقيا؛ إنشاء مركز للمؤتمرات للإتحاد الإفريقي، لمساعدة الدول الإفريقية في جهودها لتقوية اقتصادها؛ إلغاء الديون التي نشأت من خلال فوائد القروض التي حصلت عليها الحكومات الإفريقية حتى نهاية 2005، خاصة في الدول الأقل نموا، والتي لديها علاقات دبلوماسية مع الصين؛ زيادة فتح الأسواق الصينية للمنتجات الإفريقية عن طريق زيادة عدد المنتجات التي يتم تصديرها من الدول الإفريقية إلى الصين من 190 إلى 440 منتجا وإلغاء التعريفة الجمركية عليها خاصة مع الدول الإفريقية الأكثر فقرا والتي لديها علاقات دبلوماسية مع الصين ؛ إنشاء من ثلاث إلى خمس مناطق للتعاون الاقتصادي والتجاري في إفريقيا في السنوات الثلاث القادمة.

تضمنت كلمة الرئيس الصيني أمام القمة أن العلاقات بين بلاده والدول الإفريقية لا بد أن تكون إستراتيجية، عن طريق تقوية العلاقات والروابط الصينية الإفريقية في جميع المجالات وخاصة: توسيع التعاون الاقتصادي القائم على المنافع المتبادلة عن طريق تقوية العلاقات التجارية والاقتصادية وتوسيع مجالات التعاون، خاصة بين قطاع الأعمال وتنمية الموارد البشرية وإيجاد أساليب ومجالات جديدة للتعاون(12)؛ العمل على تحقيق تنمية دولية متوازنة ومتكافئة عن طريق زيادة التعاون بين الجنوب وتعزيز الحوار بين الشمال والجنوب، وحث

الدول المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها ووعودها في مجالات تخفيف الديون والمساعدات و فتح الأسواق ولا بد من الوصول لأهداف الألفية للتنمية، وتوجيه الاقتصاد العالمي في اتجاه الوصول إلى الرفاهية للجميع.

إن اتجاه الدول الإفريقية إلى التعاون والتعامل مع الدول الآسيوية، وخاصة الصين، هي نتيجة طبيعية للمعاملة المشروطة التي قامت بها وما زالت تقوم بها الدول الغربية من استهلاك للإنسان الإفريقي ونهب لثرواته، ونتيجة طبيعية لعدد من المؤتمرات الدولية التي أقامتها الدول الغربية لدعم الدول لإفريقية والتي لم تخرج بنتائج ملموسة، كاجتماع مجموعة الثماني الذي انعقد في اسكتلندا في 07 جويلية 2005، فقد تعهد القادة في ختام قمتهم آنذاك بتخفيض 50 مليار دولار لمساعدة إفريقيا، وإلغاء ديون 14 دولة افريقية !، إلا أن شيئا من هذه التعهدات لم ينفذ كسابقاتها وخاصة قمة عام 1996، ولكن الصين كانت عكس هذه الدول فأوفت بالكثير من التزاماتها، وألغت ديونا بقيمة 1.36 مليار دولار عن 31 دولة افريقية، وقدمت مساعدات اقتصادية لـ 53 دولة افريقية، وهذا ما لم تفعله الدول الغربية واليابان، بل قدمت هذه الدول بعض القروض بفوائد كبيرة، بحيث تراكمت الفوائد وكانت عقبة في سبيل نهضة وتنمية هذه الدول(13).

وهكذا يمكن اعتبار" منتدى التعاون الصيني الإفريقي"، آلية مهمة وفعالة للحوار بين الصين والدول الإفريقية، كما يعد آلية جماعية للتشاور والحوار بين طرفيه، وهو الأول من نوعه في تاريخ العلاقات الصينية-الإفريقية، كما أنه تحرك موجه إلى المستقبل، اتخذه الجانبان في سياق التعاون بين الجنوب والجنوب للسعي إلى التنمية المشتركة.

3- أهداف السياسة الصينية تجاه إفريقيا

أصدرت الصين بداية 2006 وثيقة هامة عن سياستها تجاه إفريقيا، وحسب ما جاء في الوثيقة، فان تعزيز التضامن والتعاون مع الدول الإفريقية جزء هام من السياسة الخارجية السلمية المستقلة للصين، وانطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني والشعوب الإفريقية، ستقيم وتطوّر الصين نمطا جديدا من الشراكة الإستراتيجية مع إفريقيا، مبني على المساواة السياسية والثقة المتبادلة والمنفعة الاقتصادية المشتركة. للسياسة الصينية في إفريقيا أهداف مباشرة وغير مباشرة. (14)

3.1- الأهداف المباشرة

1- مساندة الصين للوحدة والتعاون مع الدول الإفريقية، والدفاع عن جهود الدول الإفريقية في معارضة التدخل الخارجي في شؤونها ونزاعاتها الداخلية

ومساندة الصين لجهود وسياسات الإتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، في مجال تنفيذ شراكة جديدة لبرنامج التنمية الإفريقية الهادف لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية لكل الدول الإفريقية.

2- تطلع الصين لتقوية وتطوير علاقات شراكة مستقرة وطويلة الأمد مع إفريقيا، ترتكز على الثقة المتبادلة والتعاون في جميع المجالات.

3- تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الإفريقية دون شروط أو مطالب سياسية، مع اتخاذ جميع الإجراءات التي تكفل استفادة الدول الإفريقية من المساعدات الاقتصادية الصينية، مع تخفيض حجم الديون الإفريقية وزيادة الاستثمارات الصينية في إفريقيا.

4- مناشدة الصين المجتمع الدولي، خاصة الدول المتقدمة فيه، للاهتمام بقضايا السلام والتنمية في إفريقيا، وتلبية مطالب الدول الإفريقية الخاصة بتقديم المساعدات ودفع الاستثمارات وخفض ديون هذه الدول وفتح أسواقها أمام صادرات الدول الإفريقية، مما يمكنها من البدء في تحقيق التنمية المستدامة بها .

3.2- الأهداف غير المباشرة: فيمكن إيجازها في نقطتين هامتين:

1- ضمان تدفق الموارد الإستراتيجية وأوّلها وأهمها البترول، وتأمين وجود الصين في مناطق هذه الموارد.

2- ضمان الأسواق المتاحة والمفتوحة أمام تصدير إنتاجها المزدهر، حتى تستمر عملية التنمية بنفس معدّلها الحالي

4- واقع التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا

بدأت الصين توجهها الإفريقي في عام 2000، بتشكيل "منتدى التعاون الصيني الإفريقي"، من أجل تكريس العلاقات وترسيخها وتأمين المصالح وتعظيمها، يركز على: تعاون اقتصادي من دون شروط سياسية، ومن دون تدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.

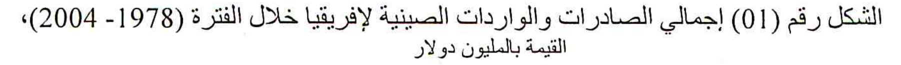
4.1- التعاون التجاري بين الصين وإفريقيا

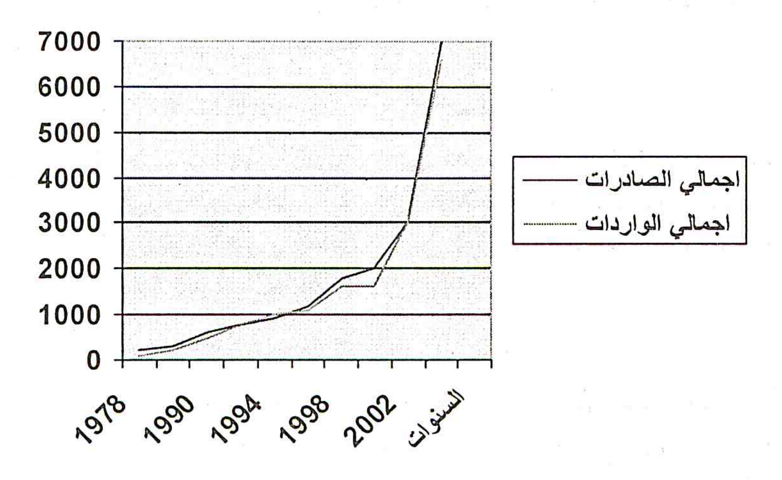
اتسم عصر ما بعد "ماو تسي تونغ" بالتوسع الاقتصادي، فمنذ عام 2004، ازدادت معدّلات النمو لتتجاوز المائة مليار دولار أمريكي، ومنذ عام 2000 بلغ إجمالي التجارة المتبادلة بين الصين وإفريقيا نحو عشرة ملايير دولار أمريكي(15)، بحيث تضاعفت التجارة بين الجانبين الصيني والإفريقي أربع مرات خلال السنوات الستة الأولى منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي(16)، و تعتبر الصين الآن ثالث أكبر شريك تجاري لإفريقيا بعد الولايات المتحدة

الأمريكية و فرنسا، و ثاني أكبر مصدّر لإفريقيا بعد فرنسا، و الصين بذلك تتخطى بريطانيا باعتبارها قوة استعمارية سابقة، و يسعى الطرفان الصيني و الإفريقي لرفع حجم التجارة بينهما ليصل إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2010.

وقد وصلت قيمة التجارة الثنائية إلى حوالي 18.5 مليار دولار في عام 2003، بزيادة قدرها 49.7 % عن عام 2002، وحققت الصادرات الصينية زيادة قدرها 46.3 %، وأكثر من ذلك فان نمو الصادرات الصينية إلى إفريقيا كان أكثر منها إلى دول ومناطق أخرى، وحتى الآن فقد أقامت الصين علاقات تجارية مع 53 دولة ومنطقة افريقية، ووقعت اتفاقيات تجارة ثنائية مع 39 منها. (17)

ومن أجل مساعدة الدول الإفريقية على تنمية اقتصادها وفي ظل العجز التجاري القائم، لا تزال الصين تتمسك بزيادة الواردات من إفريقيا، نفذت الصين سياسة إعفاء منتجات تنتمي إلى 190 فئة ضريبية تنتج في 28 بلدا إفريقيا أقل نموا من الرسوم الجمركية، و بلغت قيمة البضائع التي تمتعت بهذه السياسة 250 مليون دولار أمريكي عام 2006 (18) ويبين الشكل رقم1 الموالي، القيمة الكلية للواردات والصادرات الصينية بين سنة 1978 وسنة 2004، بحيث نلاحظ من خلاله أن ابتداء من سنة 1994 حدثت طفرة كبيرة في الصادرات والواردات الصينية لإفريقيا (19).


الشكل رقم (01) إجمالي الصادرات والواردات الصينية لإفريقيا خلال الفترة (1978- 2004)، القيمة بالمليون دولار



المصدر: Judith Van De Looy, Africa and china: a strategic partnership? ASC working paper 67/2006, African studies centre, Leiden, the Netherlands, sur le site: www.ascleiden.ml/psf/ 20/01/2008.

نلاحظ أن التعاون التجاري بين الصين وإفريقيا قد ارتقى إلى مستوى جديد على مدار الأعوام السبعة الماضية عقب انعقاد قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي في بكين، وتعد الصين وإفريقيا شريكان تعاون يحقق المنفعة المتبادلة والمزايا المكملة(20).

من الناحية النظرية فان التيارات التجارية التي تربط بين مختلف الدول تجد تفسيرها في عدد من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف، وهي عوامل مترابطة متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها (كان التفسير الأول لنظرية التجارة الخارجية لحركة السلع هو أن الدول تتاجر في الفائض من إنتاجها ولهذا اعتبر آدم سميث أن التجارة الخارجية ماهي إلا" تجارة في الفاض") والذي يؤدي إلى تركيز شديد للتجارة الخارجية بحيث تكون صادرات عدد كبير من دول العالم متمثلة في سلعة واحدة أو سلعتين (كما هو الحال في الدول الإفريقية).

- حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها والذي يؤثر في تجارتها الخارجية من خلال تأثيره على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير (عمالة رخيصة مثلما هو الحال بالنسبة للدول الافريقية).

الجدول رقم (01): تطوّر المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا خلال الفترة (1950- 2006)

السنوات	المبادلات التجارية بالدولار الأمريكي
1950	12 مليون
1979	817 مليون
2000	أكثر من 10 ملايين
2004	29.5 مليار
2005	39.5 مليار
2006	أكثر من 50 مليار

المصدر: Jean-Christophe Servant, Chine Afrique : Après le sommet historique de Pékin, sur le site : http://www.boubouche.maktoubbloge.com – 03/12/2007

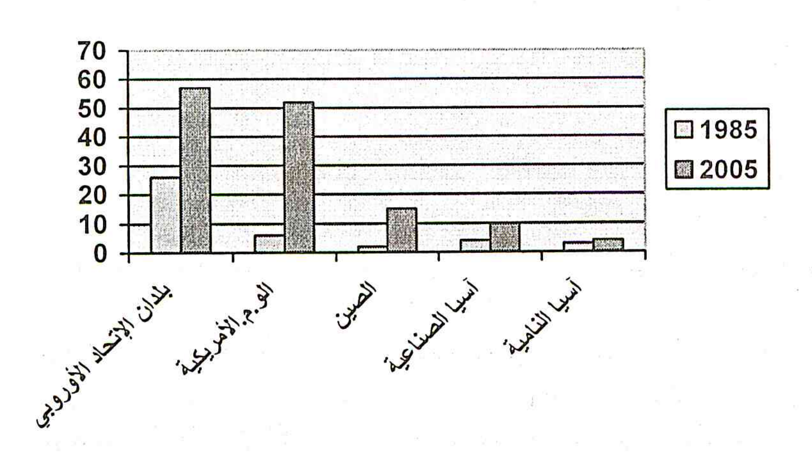
ففي 2006 أصبحت قيمة المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا أكثر من 50 مليار دولار، بينما سنة 2000 كانت في حدود 10 ملايير دولار أو أكثر، و هذا ما يبين بوضوح الارتفاع الكبير في التجارة بين الصين و إفريقيا منذ انعقاد منتدى التعاون الصيني الإفريقي(21).

هذا الازدهار الأخير في تجارة البلدان النامية بين إفريقيا والصين، يعد انفجار لتجارة الجنوب والجنوب ويحرك هذه التدفقات التجارية طبقات وسطى آخذة في النمو في الاقتصاد الناهض " الصين" بحيث تنامت احتياجاته للسلع الأساسية الإفريقية، كذلك يحركها النمو الاقتصادي المتصاعد في إفريقيا جنوب الصحراء، الذي يزيد في طلبه للسلع الآسيوية المصنعة خصوصا الصينية.

فمثلا: نأخذ تطوّر تجارة الصين مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ففي 2005، قفزت صادرات إفريقيا جنوب الصحراء إلى الصين إلى 19 مليار دولار أو 15 % من إجمالي صادرات الإقليم، وذلك من نحو 5 مليارات دولار في 2000، و مستويات ليس لها شأن يذكر في 1990، و يمثل هذا النمو السنوي البالغ 30 % منذ عام 2000 نحو خمس (1/5) إجمالي نمو الصادرات في إفريقيا جنوب الصحراء، خلال تلك الفترة و ظهور الصين باعتبارها شريكا تجاريا مهما لإفريقيا جنوب الصحراء يظهر أكثر فيما يتعلق بالوقود والمواد الخام ففي 2005 تلقت الصين ربع (1/4) صادرات إفريقيا جنوب الصحراء من المواد الخام، وسدس (1/6) صادراتها من الوقود، وبالعكس جاء خمس (1/5) واردات الصين من الوقود من إفريقيا جنوب الصحراء.

وإجمالا تعد الصين حاليا أكبر شريك تجاري آسيوي بمفرده لإفريقيا جنوب الصحراء وأسرع مقصد للنمو التجاري لها وهذا حسب ما يبينه الشكل التالي(22):

الشكل رقم (02): صادرات إفريقيا جنوب الصحراء للصين خلال سنتي 1985 و2005 (مليارات الدولارات)



المصدر: Ultrich Jocoby, Attirance mutuelle, Finance et développement, FMI, Washington, Juin2007, p 35

كما أن واردات إفريقيا جنوب الصحراء من الصين، معظمها منتجات صناعية بحيث زادت من 3.5 مليار دولار في 2000 إلى ما يربو على 13 مليار دولار في 2005، و هو ثانية ما يشكل نحو 15 % من إجمالي واردات إفريقيا جنوب الصحراء(23).

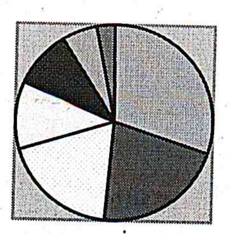
وقد كشفت دراسة آليات السياسة الصينية في إفريقيا بعض السمات والخصائص العامة المرتبطة بكل من التبادل التجاري والاستثمار والمساعدات، إذ يلاحظ على التجارة الصينية مع إفريقيا ما يأتي:

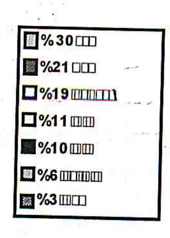
1- تستورد الصين عددا محدودا من المنتجات، غالبا ما تكون نفطية و مواد خام من بعض الدول الإفريقية، وفي المقابل تصدّر منتجات مصنعة تذهب إلى المستهلك مباشرة.

2- تحقق الروابط التجارية بين الصين وإفريقيا فائضا تجاريا متزايدا للصين، وهذه الروابط لها تأثيرات متباينة على إفريقيا، فهي من ناحية قد تؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلك الإفريقي من خلال وجود سلع صينية رخيصة الثمن، بيد أنها من ناحية أخرى قد تؤدي إلى تقليص حجم الصناعات المحلية نتيجة وجود منافسة صينية غير متكافئة.

3- تفضي الروابط التجارية غير المباشرة الناتجة عن مشاركة الصين المتزايدة في الأسواق العالمية إلى نتائج يصعب تقويمها، إذ يمكن القول إجمالا أن الإقتصادات الإفريقية تستفيد عموما من هذه الروابط، حيث تؤدي القدرة التنافسية العالية للمنتجات الصينية في الأسواق العالمية(24)إلى انخفاض أسعار واردات السلع الإفريقية، كما أن تزايد الطلب الصيني على بعض السلع الإفريقية يدفع إلى زيادة قيمة الصادرات الإفريقية، ومع ذلك فان في بعض القطاعات مثل: الملابس والمنسوجات أدت زيادة القدرة التنافسية الصينية في هذا المجال إلى الإضرار بهذه الصناعة في بعض الدول الإفريقية مثل: ليستو، سوازيلاند وكينيا. والشكل التالي يبين أهم الدول الإفريقية المصدّرة للصين.

الشكل رقم (03): أهم الدول الإفريقية المصدرة للصين سنة 2005

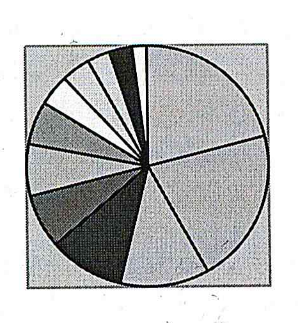




المصدر: Judith Van De Looy, op. cit.

من الشكل، نلاحظ أن أنغولا والسودان وغينيا الاستوائية هي أهم الدول المصدرة للصين، نظرا لتمتعها بالموارد الطاقوية، فحسب النظرية الاقتصادية كلما كان البلد يتمتع بموارد طبيعية زادت علاقاته التجارية مع البلدان التي تتمتع بعجز في هذه الموارد، وبالتالي يزيد اندماجه في الاقتصاد العالمي، إلا أن الوضع لا ينطبق على إفريقيا لأنها على الرغم من هذه الوفرة في الموارد فإنها دائما مهمشة اقتصاديا. أما فيما يخص الواردات، فالشكل الموالي يبيّن أهم الدول المستوردة من الصين:

الشكل رقم (04): أهم الدول الإفريقية المستوردة من الصين سنة 2005



المصدر: Judith Van De Looy, op. cit.

من الشكل نلاحظ أن أهم الدول المستوردة من إفريقيا، تتمثل في: جنوب إفريقيا، نيجيريا، مصر، المغرب والجزائر.

إن التعاون التجاري بين الصين وإفريقيا دخل مرحلة التنمية بمستويات وأبعاد مختلفة وعلى نطاق واسع بحيث تختلف هذه التجارة عن تجارة إفريقيا التقليدية مع الشمال لأنها غالبا ما كانت مدعومة باتفاقيات المعاملة التفضيلية ،و بالتالي يمكن للجانبين أن يحققا مستقبلا مشرقا للتعاون على أساس تبادل المنافع و روح الابتكار.

4.2- الاستثمارات الصينية في إفريقيا

انعقد منتدى آخر، "التجارة والاستثمار في إفريقيا" في 05 أوت 2007، تسعة أشهر بعد انعقاد منتدى التعاون بين الصين وإفريقيا، في 05 أوت 2007، وبحضور العديد من كبار رجال الأعمال والمستثمرين الأفارقة والصينيين لبحث

سبل التعاون الاستثماري في البلدين. بالإضافة إلى هذا، قام المستثمرون ورجال الأعمال الصينيون بعقد اتفاقات مع الحكومات الإفريقية (مصر، الجزائر، أنغولا، أوغندا....) من أجل إمكانية الاستثمار في عدّة مجالات مثل: الزراعة، الصناعة الخفيفة، النسيج والإلكترونيات...الخ.

كما أن العديد من المؤسسات الصينية، تحدثت عن البيئة الاستثمارية الملائمة في عدد من الدول الإفريقية وخصوصا شمال إفريقيا، مما أدى إلى فتح شهية المزيد من المؤسسات الصينية للاستثمار في إفريقيا في السنوات القادمة. (25)

ومن خلال منتدى الاستثمار والتجارة في إفريقيا 2007 تمّ تبيين أسباب الاستثمار في إفريقيا بحيث تمّ حصرها في ثلاثة نقاط أساسية هي: غزارة الموارد الطبيعية؛ علاقة الصداقة المتينة بين البلدين؛ الفوائد المتبادلة. إلا أن العائق الأكثر أهمية بالنسبة للاستثمارات الصينية في إفريقيا يبقى عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول الإفريقية.

4.3- المساعدات الصينية لإفريقيا

تعتبر المعونات الصينية للأفارقة- سواء كانت في صورة إنشاءات وبنية أساسية، أو مساعدات طبية، أو تنمية موارد بشرية- هي جزء من إستراتيجية تهدف إلى إقامة علاقات طويلة المدى، بناءا على الاحترام المتبادل، التفاهم والصداقة، وبالنسبة لـ"تومسون" (2005) لابد من رؤية العلاقات بين الصين وإفريقيا من منظور أعم: "إن التأثير الصيني، والعلاقات الصينية الطيبة في إفريقيا، هي نتاج سنوات عدة من علاقات الاستثمار في البناء، من خلال المساعدات والتجارة والتبادل الثقافي والفني، وليس فقط نتاج للطفرة الحديثة التي شهدها الاقتصاد الصيني، وحاجة الصين الملحة إلى المواد الخام الإفريقية"(26)

لم تكن المساعدات الصينية لإفريقيا غير مشروطة، فقد قامت بكين عبر السنين بإعادة هيكلة سياستها الخاصة بمنح المساعدات والمعونات، فارضة المزيد من المحاذير، وفي هذا السياق، تحولت القروض الحكومية الممنوحة بدون فوائد إلى قروض منخفضة الفوائد تمنح عن طريق البنوك الصينية، كما تحولت المنح إلى شركات عملاقة ومظاهر أخرى للتعاون، وبنهاية التسعينيات، كانت الصين قد أقامت أربعمائة وثمانين شركة عملاقة في 47 دولة افريقية(27).

لقد كثفت الصين بصورة كبيرة المعونة التي تقدمها في شكل: مساعدات تقنية، مع التركيز على التدريب في المؤسسات الصينية، والمنح، والقروض المعفاة من الفوائد، والقروض التفضيلية التي تتضمن دعما للفائدة، والإعفاء من الديون،

لكن الصين لا تشارك في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي ترصد المعونة الدولية، لذلك فان البيانات والمعلومات في هذا الصدد ضئيلة.

ومثالا على المساعدات الصينية لإفريقيا، ففي مطلع عام 2005، كان صندوق النقد الدولي على مشارف إبرام اتفاق مع أنغولا من أجل منحها قرض، لكن في اللحظات الأخيرة أوقفت الحكومة الأنغولية المحادثات، وأعلنت أنها ستتلقى بدلا من ذلك قروضا من الصين لإعادة بناء البنية التحتية بعد أن عرضت الصين عليها قروضا وائتمانا بقيمة 5 مليارات دولار دون أي شرط من الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي. وتمثل أنغولا من المنظور الصيني نافذة للعلاقات الصينية/الإفريقية، حيث أن الصين أصبحت من الجهات المانحة والمستثمرة الكبرى بمختلف أنحاء القارة الإفريقية.

وتخطط الصين لتقديم المزيد من المعونات بصورة كبيرة إلى إفريقيا، ففي قمة بكين لمنتدى التعاون بين الصين وإفريقيا في نوفمبر 2006، أعلن الرئيس الصيني "هوجين تاو" أن الصين ستضاعف معوناتها المقدمة لإفريقيا في 2006 بحلول عام 2009.

5- الأبعاد الإستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا

تمثل مبادئ وأهداف منتدى التعاون الصيني الإفريقي، التي تمّ إقرارها سنة 2000، نقطة انطلاق أساسية لشراكة إستراتيجية جديدة بين الطرفين، وقد تمّ تدعيم هذا التوجيه الصيني الجديد من خلال المؤتمر الوزاري الثاني الذي عقد في **أديس أبابا** عام 2003، واستمرت السياسة الصينية على هذا التوجه بخطى حثيثة حيث أصدرت في أوائل عام 2006 وثيقة مهمة حددت معالم وأهداف سياستها الخارجية تجاه إفريقيا، ولكن كيف يمكن تفسير هذا التوجه الإستراتيجي؟

يمكن القول من وجهة النظر الصينية أن ثمة عاملين أساسيين: ضمان وارداتها من الطاقة والمواد الخام وفتح الأسواق الإفريقية أمام البضائع الصينية، أما من وجهة النظر الإفريقية فيمكن إرجاعها إلى رغبة الأفارقة في الاستفادة من التجربة التنموية الصينية.

5.1- تأمين احتياجات الاقتصاد الصيني من الطاقة

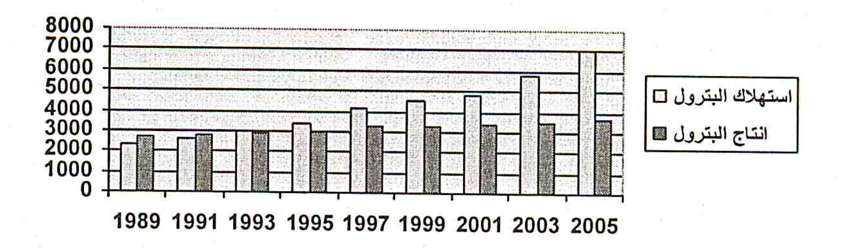
إذا كانت أولويات الصين في علاقاتها مع إفريقيا، تتركز على ضمان وارداتها من الطاقة والمواد الخام من إفريقيا وفتح الأسواق الإفريقية أمام البضائع الصينية، وتعزيز المكانة العالمية للصين، فان هذا النوع من الأولويات لا يعتبر شأنا تجاريا محضا وإنما هو في الوقت نفسه شأنا استراتيجيا.(28) إذ يعد الاقتصاد

الصيني من أسرع الاقتصاديات العالمية نموا، حيث يبلغ معدّل نموه السنوي نحو 8 %، وقد فرض ذلك النمو ضغوطا متزايدة للحصول على النفط، وفي عام 1993، أضحت الصين دولة مستوردة للنفط بعدما كانت مصدّرة له.(29)

وبتزايد الطلب الصيني على النفط على نحو متسارع، أصبحت بحلول عام2004 ثاني أكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 2005 وصل استهلاك الاقتصاد الصيني من الطاقة حوالي سبعة ملايين برميل في اليوم. وعلى هذا الأساس تضاعف استهلاك الصين من الطاقة في غضون عشر سنوات بحيث كانت تستهلك عام 1995 حوالي 350.000 برميل في اليوم، وهذا حسب ما يبينه الشكل رقم 05 التالي.

هذا التزايد في استهلاك البترول، ليس فقط نتيجة التوسع الاقتصادي، ولكن أيضا نتيجة الثراء النسبي للمجتمع وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مثل السيارات والثلاجات، ويقدر أن الطلب الصيني على النفط سوف يتزايد إلى 156 % ما بين عامي (2001- 2025) بالإضافة إلى هذا، فان الصين تعد ثالث أكبر دولة مستوردة للبترول في العالم بعد كل من الولايات المتحدة لأمريكية واليابان (30)

الشكل رقم (05): إنتاج و استهلاك البترول في الصين (1989- 2005)، ألف برميل في اليوم



المصدر: Ashild Kolas, China in Afria oil : Guitly as Charged, in the site web : http://www.epsusa.org/publications(03/01/2008)

وعلى هذا الأساس، تسعى الصين-مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية- إلى البحث عن دول جديدة تمدها بما تحتاجه من بترول، و بذلك تضمن تعدد المصادر بما يؤمن لها الحصول على الطاقة باستمرار، و مع اكتشاف آبار بترولية جديدة في إفريقيا مؤخرا(خليج غينيا)، انتهزت الصين كافة الفرص الممكنة لاستغلال هذه الثروات الجديدة، و من أجل ضمان كسب و استمرار سيطرتها على هذه الثروات، تخصص الصين كل ما لديها من موارد عسكرية، اقتصادية، سياسية و دبلوماسية، على أفضل نحو،اذ تمتلك إفريقيا نحو 8 % من

احتياطات النفط في العالم، و نحو 11 % من الإنتاج العالمي للنفط، و يقدر أن الإنتاج الإفريقي للنفط يتزايد بحوالي 6 % سنويا، بحيث سيصل في عام 2010 إلى ثمانية ملايين برميل يوميا .

وهناك اكتشافات بترولية جديدة في الأعماق في خليج غينيا، وتحديدا في: نيجيريا وأنغولا وغينيا الاستوائية، ورغم التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها القارة الإفريقية، إلا أن شركات البترول العالمية مازالت مستمرة في الاستثمار في القارة (بدأت الشركات النفطية العالمية بالتحالف مع الدول الكبرى في صراع للسيطرة على نفط القارة، خاصة في ظل تزايد الطلب العالمي على النفط ، وتمثل هذه الشركات قوى متنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، والصين والهند واليابان). (31) وحسب التقديرات، فإن 25 % من واردات الصين الإجمالية من النفط يأتي حاليا من إفريقيا، ممّا أدى بالصين إلى أن تضع في سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الإفريقيين لها.

5.2- التعاون الاقتصادي الصيني الجزائري

تحتل الجزائر مكانة خاصة في إستراتيجية الصين تجاه المغرب العربي، حيث شهدت العلاقات التجارية الثنائية نموا كبيرا، فقفزت من 191 مليون دولار سنة2000 إلى 75.1 مليار دولار سنة 2005، ما يفسر احتلال الصين الرتبة الرابعة في قائمة الدول التي تزود الجزائر بحاجياتها الرئيسية بعد كل من فرنسا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي. غير أن التجارة بين الجزائر والصين تظل غير متكافئة لصالح هذه الأخيرة، حيث حققت فائضا تجاريا بلغ 1 مليار دولار سنة 2005، ومن ثم ارتفع إلى1.94 مليار دولار سنة 2006. فواردات الصين من الجزائر ضعيفة إذا استثنينا منها المحروقات، لكنها تصدر سلعا كثيرة "النسيج، أدوات منزلية..." وبعد سبع سنوات من انعقاد المنتدى الصيني الإفريقي ما زالت استثمارات الصين ضعيفة بالقياس إلى حركية الاستثمارات الوافدة في الجزائر. لكن ما يهم هو البحث في طبيعة التعاون الصيني الجزائري الذي انخرط من وقت قليل في منطق ثلاثي الأبعاد: بترولي، تجارى وسياسي.

منذ عدة سنوات، تشهد الجزائر تنمية اقتصادية قوية كما تدل عليها مؤشرات النمو التالية: "9،6 %سنة 2003، 4،5 %سنة 2004 و3،5 %سنة 2005"، إذ لأول مرة تتحقق هذه الأرقام منذ سنة 1973، ما مكن الجزائر من تصفية تركة ديونها العمومية جزئيا،حيث قامت بتسديد 5 ملايير دولار فى أفريل 2006، من أصل دين يبلغ 15 مليار دولار، وهو ما مكن من توفير فوائد ديون ضخمة وإرجاع مصداقية الجزائر المالية إلى الواجهة الدولية. كما أن ارتفاع أسعار

البترول مكن الخزينة الجزائرية من تمويل مشاريع البنيات التحتية فى الهندسة المدنية، حيث بلغ احتياطها من العملة الصعبة 80 مليار دولار.

لكن ما يلفت النظر في الجزائر في السنوات الأخيرة الحضور القوى للشركات الصينية وموظفيها، أكثر من أي وقت مضى، بحيث بلغ عدد العمال الصينيون في الجزائر 10.000 عامل بحسب الإحصاءات الرسمية، وهذا راجع إلى أن السياسة الاقتصادية الجزائرية فتحت الباب على مصراعيه أمام شركات البناء الصينية، ناهيك أن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في سنة 2001 يهدف إلى تحسين البنيات التحتية. وجدير بالذكر أن ما يفسر هذا الحضور القوي، امتياز الشركات الصينية بقدرة على المنافسة يقل نظيرها بين الشركات العالمية، فأيديها العاملة رخيصة، وهى تحصل على أجورها وفق سلم الأجور المطبق في بلدها الأصلي الصين. ناهيك عن السرعة الخارقة في إنجاز المشاريع في أوقاتها المحددة وبمواصفات عالية الجودة تفوق نظيرتها المحلية بكثير. بيد أن العامل الأبرز في الاعتماد على الشركات الصينية، يبرره حالة الاكتظاظ الاجتماعي الشديد في الجزائر في مجال السكن الاجتماعي.(32)

5.3- تسويق المنتجات الصينية في إفريقيا

تعتبر إفريقيا سوقا جديدة، تتمتع بمواصفات مناسبة بالنسبة للصين، في ظل تزايد عدد المستهلكين للسلع الصينية الرخيصة، ومعظم الواردات الإفريقية من الصين من الأدوات المنزلية والمنتجات، والمنتجات الكهربائية والميكانيكية والملابس والمنسوجات، وتركز الصين في صادراتها لإفريقيا على الدول الكبيرة من حيث عدد السكان مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا ومصر والمغرب والجزائر، هذه الدول الخمس مجتمعة، بما فيها من قوة شرائية مرتفعة نسبيا بالمعايير الإفريقية، تحتل 58 % من الواردات الإفريقية من الصين.

تعتبر المنسوجات إحدى السلع الرئيسية التي تصدّرها الصين إلى إفريقيا، ويمثل قطاع المنسوجات أحد القطاعات التي تنافس فيها الصين القارة الإفريقية نظرا لانخفاض أجور العمالة فيها، والحقيقة أن الصادرات الصينية من المنسوجات تهدد الإنتاج الإفريقي المحلي، وهو ما يشكل خطرا متزايدا عبر السنوات، ومنذ دخول الصين في منظمة التجارة العالمية عام 2001، زادت الصين من حجم صادراتها من الملابس والمنسوجات الصينية بحيث يتم استيراد نحو 86 % من الملابس في جنوب إفريقيا من الصين.(33) تمثل التجارة أحد الأدوات المهمة لتحقيق الإستراتيجية الصينية في إفريقيا، وقد عمدت الصين في مرحلة ما بعد "ماو" إلى التركيز على التجارة الخارجية و الاستثمار ولا سيما في إفريقيا(34).

وعلى صعيد آخر، فان الأسلحة مثلت دوما أحد أهم أنواع السلع التي يتم تصديرها إلى إفريقيا، فخلال مرحلة التحرر الوطني للدول الإفريقية وصدّرت الصين السلاح إلى دول القارة بهدف التخلص من الهيمنة الغربية، وفي أثناء الحرب الباردة، أمدت الصين الدول الإفريقية بالأسلحة، بيد أنه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة استمر تدفق الأسلحة الصينية على إفريقيا و لكن بمنطق براغماتي غير إيديولوجي، بهدف تحسين العلاقات الثنائية مع بعض الدول الإفريقية وتأمين الوصول إلى مناطق النفط و الموارد الطبيعية. وتشير بعض التقديرات إلى أن مبيعات الأسلحة الصينية لإفريقيا خلال الفترة من (1996- 2003) شكلت نحو 10 % من إجمالي تدفقات الأسلحة على إفريقيا.

5.4- استثمار الشركات الصينية في إفريقيا

يعتبر الاستثمار بواسطة شركات صينية في إفريقيا من بين الأبعاد الإستراتيجية للتعاون الصيني الإفريقي ولكن ليست كل الاستثمارات الصينية إلى إفريقيا ايجابية من وجهة نظر المجتمع الدولي للأسباب التالية: أن تكاليف الشركات الصينية أقل، وبالتالي يمكنها الفوز بعقود لمشروعات جديدة على حساب منافسيها الغربيين؛ تجلب الشركات الصينية عمالة صينية للعمل في إفريقيا، وهذا ما سوف تتم ملاحظته عبر الزمن، خاصة في المناطق التي ترتفع فيها معدلات البطالة، ففي "أنغولا" على سبيل المثال، اضطر بعض المنتجين المحليين إلى الإغلاق, نظرا لعدم قدرتهم على منافسة المنتجات الصينية، وفي أجزاء أخرى من إفريقيا، بدأ الشعور بالاستياء من التواجد الصيني المفرط.

5.5- إفريقيا والنموذج الصيني للتنمية

تعتبر مسألة النموذج التنموي واحدة من الأمور المهمة في العلاقات الصينية – الإفريقية، بحكم أن الصين تطرح اقتصادها كنموذج تنموي فريد ومتميّز، وقادر على تلبية احتياجات الدول الإفريقية، وهي مسألة تثير جدلا واسعا في الأوساط السياسية والاقتصادية الإفريقية، ما بين الرفض والقبول، وفق حجج محددة يطرحها كل فريق في إطار هذا الجدل.

إن مسألة النموذج التنموي الصحيح تعتبر أحد أبرز الإشكاليات التي تواجه الكثير من المجتمعات الإفريقية في سياق سعيها لتحقيق التنمية ومكافحة الفقر، وكانت الكثير من الدول الإفريقية قد جربت النماذج الرأسمالية (أثناء فترة الاستعمار) والاشتراكية، في فترة ما بعد الاستقلال، إلا أن تطبيقات هذه النماذج فشلت في الكثير من الحالات (خصوصا الوصفات التنموية التي يمليها صندوق النقد الدولي)، وهو ما خلق حالة من الرفض الواسع للنماذج التنموية الوافدة من

الخارج، ليس فقط من حيث عناصر السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن أيضا بشأن قيم إنسانية عامة، مثل أولوية حقوق الإنسان أو الإصلاح السياسي.

واللافت في التجربة التنموية الصينية، التي خطى فيها الاقتصاد الصيني نحو العالمية وحقق خلالها معدلات تنمية مستقرة ومستمرة غير مسبوقة، هو أن تلك التجربة لم تجر وفق النموذج الغربي الاستعماري، في جانب استخدام القوة العسكرية، فإذا كانت التجربة الغربية قد اعتمدت أسلوب القهر والاستيلاء على الثروات المادية والبشرية بالقوة العسكرية، فان التجربة الصينية مع إفريقيا، جرت وتجري وفق نمط " تبادل المنافع"، والعمل من أجل التنمية المشتركة، ودون فرض شروط من المقرض، وفي ذلك نحن أمام نمط آخر من العلاقات يمثل الأساس في تغيير نمط الصراع الدولي على إفريقيا، فقد أسقطت الصين نحو 1.4 مليار دولار أمريكي من قروضها عن 31 دولة افريقية هي الأقل نموا، لكن الأهم هو أن قروض الصين لا توجه إلا لمشروعات تنموية(35).

وعلى الجانب الآخر فشلت معظم الدول الإفريقية في ايجاد نموذج تنموي ملائم لظروفها في كافة المجالات، وتخبطت ما بين النماذج الاشتراكية والرأسمالية، وهو ما تسبب في نتائج سيئة على صعيد جهود التنمية والتقدم في العديد من الدول الإفريقية، وكان هذا التخبط بدوره واحدا من الأسباب الرئيسية للانقلابات العسكرية والحروب الأهلية التي ضربت الكثير من دول القارة(36).

وفي ذلك اعتمدت الصين سياسة المنتدى للتحالف المؤسسي السياسي أو العسكري أو حتى الاقتصادي، وهكذا فنحن أمام نمط جديد، يعتمد التنمية أساسا للتعاون، ويترتب نمطا من العلاقات الإستراتيجية لا يقوم على التبعية الاقتصادية أو السياسية، كما لا يقوم على الانغماس في المشكلات السياسية بين الدول، في زمن لم يغير فيه الغرب استراتيجياته.

ومما زاد من حدّة هذا المأزق بالنسبة للكثير من الدول الإفريقية، أن متغيرات ما بعد الحرب الباردة فرضت عليها نموذجا واحدا هو ذلك الذي تتبناه الدول الغربية، ونجحت في فرضه من خلال مؤسسات التمويل الدولية والسياسات الفردية والجماعية التي تطبقها الدول الصناعية الكبرى، وجرى التعبير عن هذا النموذج من خلال ما يعرف بـ " قواعد المشروطية السياسية والاقتصادية"، والتي تتضمن حزمة من الإجراءات والسياسات التي يتعين على الدول النامية أن تلتزم بها حتى تكون جديرة بالحصول على القروض والمساعدات والاستثمارات الخارجية، وأبرزها تبني سياسات اقتصاد السوق، وتنفيذ طائفة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تتدرج في إطار التبني الكامل للنموذج الليبرالي-الرأسمالي.

ولم تحقق قواعد المشروطية السياسية والاقتصادية هذه قدرا كبيرا من النجاح في العديد من الدول الإفريقية، حتى بالرغم من تحقيق حدتها في فترات لاحقة، بل أنها أدت إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في معظم الحالات التي طبقتها، لأن تلك السياسات تسببت في الإضرار بأوضاع الفئات الأكثر فقرا في تلك المجتمعات وأدت إلى اضطرابات اجتماعية واسعة لها، حتى بالرغم من تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي فيها.

وهنا تبرز مسألة النموذج الصيني، وهي مسألة تستحوذ على قدر كبير من الاهتمام، لأن أحد مبادئ السياسة الصينية في إفريقيا هو مبدأ: "التعلم المتبادل" من خبرات كل طرف في مختلف المجالات، وهو مبدأ تطرح الصين من خلاله نموذجها التنموي وتجربتها في النهوض الاقتصادي مستندة في ذلك إلى أربعة عناصر رئيسية وهي:

1- إن الصين مازالت تعتبر نفسها دولة نامية، وظروفها الداخلية كانت حتى وقت قريب نسبيا شبيهة إلى حد كبير بظروف الكثير من المجتمعات الإفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2- إن النموذج الصيني اعتمد في تحقيق التنمية الاقتصادية على ثلاثة عناصر رئيسية هي: احترام السيادة الوطنية، والتركيز على تحقيق التنمية من خلال الاستثمار في البنية الأساسية والمؤسسات الاجتماعية، وعدم اعتبار الليبرالية والتحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي شرطا للتنمية الاقتصادية.

3- إن الأداء الصيني يتسم بدرجة عالية من الفعالية والسرعة في تنفيذ المشروعات بتكلفة قليلة نسبيا، مقارنة بنظيره في العديد من دول الغرب، وينطبق ذلك سواء على المشروعات الجارية داخل الصين، أو تلك التي تنفذها الصين في إفريقيا، حيث نفذت الصين العديد من مشروعات بناء السدود والطرق بكفاءة وبسرعة وبتكلفة قليلة نسبيا.

4- إن الصين لا تربط علاقاتها الاقتصادية مع أية دولة بأية شروط سياسية، مثل احترام حقوق الإنسان أو تطبيق إصلاحات سياسية واقتصادية، على غرار النموذج الغربي، وإنما تحرص دائما على إبعاد الاقتصاد والتجارة عن التعقيدات السياسية، فضلا عن التزام الصين الصارم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ولذلك، فان هناك الكثير من الدول والشعوب الإفريقية تنظر إلى الصين باعتبارها نموذجا جيّدا للتنمية والتحديث، وملائما للظروف الإفريقية بدرجة أكبر من النموذج الغربي لأنها تتبنى ترتيبا للأولويات قريبا من ذلك الخاص بإفريقيا,

كما أن التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول الإفريقية يتسم باحترام أكبر من جانب الصين للسيادة الوطنية للدول الإفريقية، علاوة على عنصري تقليل التكلفة والسرعة في التنفيذ.

لكن في المقابل، هناك العديد من الآراء التي تذهب إلى أن النموذج الصيني لا يلائم ظروف المجتمعات الإفريقية لاعتبارات اقتصادية عديدة، أبرزها:

1- إن النموذج الصيني هو بالأساس نموذج قائم على مبدأ " الاقتصاد الموجه نحو التصدير " ويعتمد في هذا الإطار على تحقيق تراكم رأسمالي من خلال الاستثمارات الخاصة، مع توجيه الأرباح المالية الضخمة الناتجة عن هذه الاستثمارات، نحو تعزيز القدرات التصديرية لهذا الاقتصاد، ومثل هذا النموذج لا يعتبر ملائما لإفريقيا لأنها لا تملك مثل هذه البنية الاقتصادية الضخمة، ومعنية بتوفير احتياجاتها الأساسية، كما أنها لا تملك رأس المال الخاص القادر على تحقيق التراكم الرأسمالي أو التوجه نحو التصدير على نطاق واسع.

2- إن الصين لم تقدم الكثير لإفريقيا في المجالات الاقتصادية، لأن المساعدات التي تقدمها الصين لإفريقيا تعتبر متواضعة، إذا قورنت بمعدلات النمو العالية للاقتصاد الصيني، أو إذا قورنت بالمساعدات التي تقدمها الدول الغربية واليابان لإفريقيا، من ناحية، ومن ناحية أخرى فان المشروعات التي تنفذها الشركات الصينية في إفريقيا لا تحقق مكسبا لإفريقيا سواء من حيث اكتساب المهارات الفنية أو من حيث القيمة المضافة، لأن تلك الشركات تستخدم عمالا صينيين لتنفيذ مشروعاتها في الدول الإفريقية، ولا تستعين بالعمال الأفارقة، مما يعني أنها تحرم الأفارقة من فرص العمالة التي تخلقها هذه المشروعات.

3- إن صادرات الصين تمثل خطرا على القدرات التصديرية المحدودة في العديد من الدول الإفريقية، لا سيما في مجال الملابس، حيث تنافس الصادرات الصينية مثيلاتها الوطنية في الدول الإفريقية، وتغطي عليها لرخص ثمنها وارتفاع جودتها، وهو ما أثار احتجاج من جانب الكثير من أصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول الإفريقية.

ولذلك فان هذه العناصر الثلاثة تدفع بالبعض ليس فقط لرفض النموذج الصيني لعدم ملائمته للظروف الإفريقية، بل الأكثر من ذلك أن البعض يصف علاقة الصين بإفريقيا بأنها مجرد نوع من "الإمبريالية الجديدة"، لأن العلاقة تسير وفق نفس خطوط السياسات الإمبريالية الغربية إزاء إفريقيا، والتي تقوم على استيراد المواد الخام من إفريقيا، بأسعار رخيصة، في مقابل تصدير السلع المصنعة إليها، والتي تنافس الصناعات المحلية المماثلة بالدول الإفريقية.

على أن الانتقادات الأوسع للنموذج الصيني عموما، وللسياسة الصينية في إفريقيا تحديدا، هي تلك التي تثيرها الولايات المتحدة والعديد من الدول الغربية بشأن ما تعتبره تلك الأطراف نوعا من عدم الاكتراث من جانب الصين بأوضاع حقوق الإنسان والحقوق السياسية والمدنية الأساسية في إفريقيا، وتتهم الدول الغربية الصين بأنها تهتم بمصالحها الضيقة، وتسعى فقط للحصول على احتياجاتها من النفط والمواد الخام من إفريقيا، بالإضافة إلى الترويج لمنتجاتها في الدول الإفريقية، وتتعاون الصين في هذا السياق حسب المنظور الغربي، مع النظم الديكتاتورية والقمعية في إفريقيا، ولا تساعد الجهود الدولية الرامية لنشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بل أنها تتسبب في إفشال تلك الجهود وفق المنظور الغربي. وترد الصين على ذلك بأن سياسات الإقراض يجب أن لا تكون مرتبطة باعتبارات السياسة من ناحية، كما تؤكد من ناحية أخرى أنها تعمل بقوة على تعزيز الاستقرار واحترام حقوق الإنسان في إفريقيا بكافة الطرق الأخرى.

خاتمة

فرضت أولويات السياسة الصينية نمطا محددا لعلاقات الصين مع إفريقيا، يتمثل في شيوع معادلة ثابتة لهذه العلاقات تقوم على أن الاقتصاد الصيني ينمو بمعدلات متسارعة، وبات في حاجة متزايدة لموارد الطاقة والمعادن والمواد الخام. وأصبحت الصين بالتالي في حاجة ملحة لاستيراد النفط والمواد الخام من افر يقيا، لاسيما أن القارة الإفريقية تضم عددا من منتجي النفط الكبار على الساحة الدولية، مثل نيجيريا وأنغولا والسودان والغابون. كما أن إفريقيا هي القارة الأغنى باحتياطات المعادن المختلفة في العالم. وتحتاج أيضا لإفريقيا كسوق لمنتجاتها، استنادا إلى أن الاقتصاد الصيني هو بالأساس اقتصاد موجه للتصدير، ويحتاج إلى أسواق واسعة لتسويق منتجاته المتنوعة.

ومن ثم فقد ارتكزت معادلة العلاقات الصينية-الإفريقية على استيراد الصين للنفط والمواد الخام من إفريقيا، في مقابل تصدير السلع المصنعة، مع توجيه بعض الاستثمارات الصينية لبعض الأسواق الإفريقية، لاسيما في مجال النفط والنشاط التعديني، فضلا عن توسع الصين في سياسة الإقراض غير المشروط للعديد من الدول الإفريقية بما يخدم في تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الجانبين.

الهوامش:

(1)- إكرام عبد الرحيم ,التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي, مكتبة مدبولي, الطبعة الاولى, 2002,ص 46.

(2) نفس المرجع السابق, ص 43.

*- وذلك كما يظهر من خلال التعاون الاقتصادي الصيني الإفريقي، اذ لا يمكن وصفه بالشراكة بمفهوم الدول النامية لأنه لا يتضمن تبادل المنافع والخبرات وانما يبقى مجرد تعاون اقتصادي coopération وليس Partenership.

(3) زينب حسين عوض الله, العلاقات الاقتصادية الدولية, الفتح للطباعة والنشر, 2003 مصر,ص ص47 48.

(4) نفس المرجع السابق ص 58.

(5) نفس المرجع السابق ص 70.

(6) - حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية الإفريقية: شراكة أم هيمنة؟ في مجلة كراسات إستراتيجية، العدد 172، فيفري 2007، مكتب الأهرام، مصر، على الموقع: www. Acpss. Ahram.org.eg/ ahram/2001/1/15 bok57.htm (15/12/2007

- (7)- جورج نهروت فهمي، العلاقات الصينية الإفريقية.... شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية، في مجلة السياسة الدولية، العدد 167، جانفي 2007

- (8)- نفس المرجع السابق.

- (9)- حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سبق ذكره.

(10)- رضا محمد هلال، الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات، في مجلة السياسة الدولية، العدد 163، جانفي 2006، ،ص143.

(11)- Domingos Jardo Muckalia, Africa and China's strategic partnership, African security review 13(1), 2004; Feature, p 06.

(12)- الصين و إفريقيا، في مجلة آفاق افريقية، العدد 23، شتاء 2007، على الموقع:

www.sis.you.gov.eg/ar/pub/Africanprespective/intro/110204(.01/01/2008

(13)- محمد البشير أحمد موسى، العلاقات الصينية الإفريقية بين الحقيقة والوهم، مقالة حررت يوم 2006/11/19، على الموقع: http://meshkat.net/new/contents(22/03/2008)

(14)- رضا محمد هلال، مرجع سبق ذكره، ص ص 143، 144.

(15) الصين و إفريقيا، في مجلة آفاق افريقية، العدد 23، شتاء 2007، سبق ذكره.

(16)- جورج نهروت فهمي، مرجع سبق ذكره .

(17)- الصين وإفريقيا، مجلة آفاق أفريقية، مرجع سبق ذكره.

(18الوضع الحالي للعلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين وإفريقيا، مقالة على الموقع:

www.arabic.china.org.cn/culture/archive/gallery2007/2007-05/ (24/03/2008)

(19)- Judith Van De Looy, Africa and china : a strategie partnership ?, ASC working paper 67/2006, African studies centre, Leiden, The Netherlands, sur le site www.ascleiden.ml/psf/20/01/2008.

(20) التعاون التجاري الصيني الإفريقي يرتقي إلى مستوى جديد، مقالة من وكالة الأنباء شينخوا على الموقع:

www.Arabic-people.com.cn/ 31659/6298195. Htlm. 24/03/2008

(21)- Judith Van De Looy, op.cit.

(22)- Ultrich Jocoby, Attirance mutuelle, Finance et développement, FMI, Washington, Juin2007, p 34

(23)- op.cit.p 34. 18

(24) - حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سبق ذكره.19

(25)- Yangwei, Gong Liming, Invest in Africa, China's forein trade, n°16, 2007, china, p 48 .

(26)- مجلة آفاق افريقية ، مرجع سبق ذكره.

(27)- نفس المرجع السابق.

(28)- مجلة آفاق افريقية، مرجع سبق ذكره.

(29)- Ashild Kolas, China in Africa oil : Guitly as Charged, in the site web : www.epsusa.org/publications(03/01/2008)

(30)- Idem.

(31)- خالد حنفي علي، الشركات العالمية...لعبة الصراع و الموارد في إفريقيا، في مجلة السياسة الدولية، العدد 169، 2007، ص 92.

(32)- نفس المرجع السابق

(33)- مجلة آفاق افريقية، مرجع سبق ذكره.

(34)- حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سبق ذكره.

(35)- الصين إلى إفريقيا: لماذا ؟، مقالة في مجلة الشرق على الموقع: www.al-sharq.com/print.(24/03/2008)

(36)- مجلة آفاق افريقية مرجع سبق ذكره.